

العنوان:

آراء الإمام ابن حزم الأصولية في باب الأدلة الشرعية من خلال كتابه الإحكام في أصول الأحكام مع تطبيقاتها الفقهية 384 هـ 456 هـ

المؤلف الرئيسي:

قائد، عبدالإله احمد محمد

مؤلفين آخرين:

محمد، التجاني أبو بكر علي(مشرف)

التاريخ الميلادي:

2008

موقع:

ام درمان

الصفحات:

1 - 243

رقم MD:

561536

نوع المحتوى:

رسائل جامعية

اللغة:

Arabic

الدرجة العلمية:

رسالة ماجستير

الجامعة:

جامعة أم درمان الاسلامية

الكلية:

كلية الشريعة والقانون

الدولة:

السودان

قواعد المعلومات:

Dissertations

مواضيع:

ابن حزم، علي بن احمد ، ت 456 هـ، اصول الفقه، الادلة الشرعية

رابط:

<http://search.mandumah.com/Record/561536>

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب الاستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

قائد، عبدالإله احمد محمد، و محمد، التجاني أبو بكر علي. (2008). آراء الإمام ابن حزم الأصولية في باب الأدلة الشرعية من خلال كتابه الأحكام في أصول الأحكام مع تطبيقاتها الفقهية 384 هـ 456 هـ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، ام درمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/561536>

إسلوب MLA

قائد، عبدالإله احمد محمد، و التجاني أبو بكر علي محمد. "آراء الإمام ابن حزم الأصولية في باب الأدلة الشرعية من خلال كتابه الأحكام في أصول الأحكام مع تطبيقاتها الفقهية 384 هـ 456 هـ" رسالة ماجستير. جامعة أم درمان الإسلامية، ام درمان، 2008. مسترجع من <http://561536/Record/com.mandumah.search/>

## الخاتمة

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

### أولاً: أهم النتائج:

هذه الدراسة عن الآراء الأصولية من باب الأدلة الشرعية للإمام ابن حزم الظاهري من خلال كتابة الأحكام في أصول الأحكام.

فالإمام ابن حزم مدرسة متكاملة في اجتهاده ومسائله تتفق تارة مع المدارس الإسلامية وتختلف عنها تارة أخرى. فللإمام ابن حزم حجة قوية، ويتصف بذكاء حاد ورغم ذلك فإن كثيراً من طلاب العلم يجهلون أصوله فينسبون له ما لم يقله.

- ومن خلال هذه الدراسة تبين أن ابن حزم يتفق مع الفقهاء الأصوليين بأن القرآن والسنة والإجماع من مصادر التشريع الإسلامي المتفق عليها وأنها حجة في التشريع الإسلامي.

- الإجماع مصدر من مصادر التشريع الإسلامي ويلجأ إليه إذا لم يرد في المسألة نص في الكتاب أو السنة.

- إذا كان ابن حزم قد أنكر الإجماع بعد عصر الصحابة لعدم التلافي فالיום أصبح ذلك ميسوراً مما يمكن من انعقاد الإجماع بالنسبة للقضايا التي لم يكن لها حكم من قبل بفضل وسائل الاتصال الحديثة.

- يرفض الإمام ابن حزم الاحتجاج بالمصادر التبعية مثل القياس والاستحسان والاستصحاب وسد الذرائع وشرع من قبلنا وقول الصحابي. أما جمهور الفقهاء يأخذ بهذه المصادر لحاجة الناس عند عدم وجود نص يحكم المسألة.

- إن المذاهب الإسلامية من خلال أصولها وفروعها الفقهية كفيلة بسد احتياجات الإنسان في جميع مشاكله المعاصرة التعبدية والاجتماعية والعلمية فضلاً عن كون تطبيقها بعد عبادة خالصة لله والرجوع إليها يغنيها عن أي قانون وضعي لا سيما وأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان.

وإن علماء المسلمين وضعوا الحلول لكل حادثة ومن خلال أصولهم المستمدة من كتاب الله وسنة رسول الله (ﷺ) وإجماع المسلمين مع مراعاة الأقوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية التي مروا بها.

ويترتب على هذا ضرورة وجود علماء ومفكرين يتصفون بالعقلية التشريعية بعيداً عن الميول والتعصب المذهبي ليتمكنوا من معالجة ما يستجد من الوقائع والأحداث وفق ما تقتضيه الحياة المعاصرة ولا بد حينئذٍ من استخدام المصادر المتبعة لتلائم الحياة في جميع المجالات.

#### ثانياً: التوصيات:

- يوصي البحث الباحثين وطلاب العلم بالاهتمام بدراسة المذهب الظاهري، لما حوى من حجج قوية، فيفيدهم ذلك في الاحتجاج بآرائه أو لمعارضتها بالحجة عند رفضها.

- يوصي البحث بالرجوع إلى كتب ابن حزم لأنها تهتم بالرجوع إلى كتب السلف.

- يوصي البحث بالرجوع إلى كتب ابن حزم لأن الرجوع إليها يغني عن الرجوع إلى كتب الأثر لأنه مختص وإمام في ذلك العلم أيضاً.

- يوصي البحث بالرجوع إلى كتب ابن حزم بأنها تنمي ملكة الاستنباط من الكتب الفقهية وذلك لما حوته كتب ابن حزم من منظارات ومجادلات قيّمة في هذا المجال.

وبعد: لا أدعي أنني تجاوزت كل مزالق الخطر في هذه الرسالة في طريقة تصويرها وإحاطتها بمعظم مصادر الآراء المختلف فيها ومراجعتها، ولكنني سعت إلى ذلك ما وسعني الجهد فإن وفقت فهذا من الله أحمده وأشكره، وإن جانبني التوفيق فحسبي أجر المحاولة.

وأسأله تعالى التوفيق والسداد